

والذي فلو تاني بحيث ظهر انها الشاة قبل تمام المذبح الي حركة مذبح
 لم تحل لتقصيرها واه زكي فاصح من الدين في ابيان الشاة
 ذبح ذبيحة ورفع الكبي ثم اعادها بسرعة من غير تاخير ولا فترة جازا كلها
 ثم ذكرها بعدها جواز ميلة القطع بعد كل الكبي الاول بشرط ما علم
 رفع الاول حتي وضع الثانية او وانظر اذا قلب الكبي وقطع بها وكان القطع
 بها بعد قلبها غير محل القطع الاول وحرر وعبارة عن علم روكا يضر
 رفع الكبي واعادها فوقها ولا قلبها لياخذ ما بقي من اللقمة والمري
 ولا القاءها لياخذ غيرها ولا يترط فيما ذكر حياة مستقرة وانما
 يترط قصر الفصل عرفا او مجرد ولو عرفت الحياة المستقرة
 بشك الحركة او انما رخصا غايه لقوله كيف الظن وعلم من تقديره بان
 احدها كالف وسينكر في تنبيه ان المعتمد الاكتفاء بشك الحركة بعد قطع
 اللقمة والمري ولعمري الدم ويحضره انه لا يفيض عكسه وهو جريان
 الدم دون الحركة الشديدة في حقه على الكتاباته يفيض ايضا
 وحصل ذلك في الاكتفاء احد المرين وكتب المبدأ في الاكتفاء بالظن
 وقد صار اخر من حل اي وان لم يسلم دم ولم يتحرك كما افاد المذبح
 زكي في درسه انما يخطا الروح وانظر هل الظن بوجود الحياة المستقرة
 موجود والحالة هذه واعلم انه لا يترط الحياة المستقرة قطعا ولو
 مرضى باكل نبات مضرا بعبارة ج ولو كان مرضه بسبب اكل نبات مضر
 كفي ذبحه لانه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فعلم ان النبات المودي اليه
 كجرح المرض لا يؤثر بخلاف المودي للهلاك غالبا فيما يظهره ويزعم
 لو انتهى الحيوان عند ابدء القطع الي حركة مذبح يخرج او
 انهدام سقف او اكل نبات مضرا ونحوها حرم بخلاف ما لو انتهى الي
 ذلك مجرد وان كان سببه اكل نبات مضرا ونحوها وهذا بخلاف
 الشاة المعتمد ما في الشاة كما في حقه في بسكوته كما سميت بسكوته لا
 تكن الحرام القرينية ومدية لانها تقطع ملك الحياة مستقرة بفتح

عليها

ح

قول

نها

الشي

الشيئ سميت شفرة لادخالها بالحياة من شفا المال الذهب ذبيحة اي
 مذبحها فقتاله يقال ينبغي ان يذبحه لانه حاله اخرج نجاسة كالمولود
 العرق بان هذه حالة عبادة يتقرب اليه تعالى بها ومن ثم يذبحها ذكر
 الله تعالى بخلاف تلك شؤري لاها منه التشرية ويحرم عليه دخول
 ذلك كاصح بالحرمه في شاة المذبح ومع ذلك لا يحرم الذبيحة الا ان قصد المذبح
 كما صرح به الشيخ زكي في الحنفية بخلاف الرواية والحرمه معموله على صورة الاطلاق
 اما اذا ارادوا بغيره باسم محمد فيكون كافي في المذبح والحق حصل ان الصفة
 ففي صورة الاطلاق يحرم عليه مع حل الذبيحة وفي صورة ما اذا اراد
 التشرية بغيره فحرم الذبيحة وفيما اراد التبرع باسم محمد بغيره محل الذبيحة
 صفة لجارية ومن معتقده وفيما اراد الاضيق ان تكون الجارية
 معلية او اسقطا فقط معلية وانفس المذبح على حاله لكان هو اذا التعل
 داخل فيه الشروط الاربعة لانه الاول منها وانما قول كقول تعالى
 مكلمين بسر اللام اسم فاعل حال من اعلته اي حال كونك سر لهن لها مؤمن
 اه ثم نال اي ولم يتناول صاحبها وبنه حين اخذ منها ولم يفرق
 وجهه كما يحتمل ان الرفعة سم قبل قتله ولا يفتح في ذلك كون معلية
 الخارجة محسوبا ترم او عتبه اي لا بعد انقضاءها وطول الزمن يفرق
 وهذا هو المعتمد في شرطه خارجة الطير ترك الاكل فقط اي
 ويشترط فيها ايضا ان تبيع عند الخرا وهذا هو المعتمد في شرطه
 امران ترك الاكل وان تبيع عند الاغراه زكي مع تفصيل
 تقدم هو قوله وحل ذلك للعبارة الرحمان وشرطه الذي
 كونه مأكولا وفيه حياة مستقرة اول ذبحه والا فلا يحل نعم
 الحيوان اذا انتهى لمحة مذبح يخرج من ذبح في اخر من حل
 واما بغيره كخواتم نبات مضرا فلا يحل لوجود سبب الحرام عليه
 الطلاق فلو خرج سبع صيدا او شاة او اهدم عليه بناه
 جرحه حرامه ثم ذبحت وبها حياة مستقرة اول القطع

صوغ

يك

قوله دون اي دون الصياح
 كان اراد تعبيرا عاما
 الصبيح منها معا لئلا
 لم يضر في تعاليمها